



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

## بلاغ رسمي رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩

لإعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية  
ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٠

لغايات استكمال اعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات  
الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية  
لعام ٢٠٢٠. وقيام الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية باعداد مشاريع موازنتها  
بما يلبي احتياجاتها الفعلية للوصول الى تقديرات واقعية تستند الى الاولويات الوطنية  
لغايات النهوض بها، وتحافظ على المكتسبات التي تحققت استكمالاً لمسيرة الإصلاح  
والبناء والتطوير.

وبهدف مواصلة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، الهادفة الى تعزيز الإيرادات  
المحلية وترشيد وضبط الانفاق العام وصولاً الى تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية  
المتاحة للوصول الى موازنة عامة تستند الى نهج الموازنة الموجهة بالنتائج ضمن  
الاطار المالي متوسط المدى مع مراعاة الابعاد الاجتماعية في ضوء مواصلة العملية  
الإصلاحية من خلال تعزيز شبكة الامان الاجتماعي وتقديم الدعم لمستحقيه من ذوي  
الدخل المحدود والمتوسط.

ولضمان تخصيص الموارد المالية المتاحة وفقاً للاولويات الوطنية وبشكل يضمن  
توزيع مكاسب التنمية على جميع محافظات المملكة، لضمان نجاح نهج اللامركزية في  
تحقيق الهدف المنشود وتمكين المواطنين في المحافظات من المشاركة في صنع القرار



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

التنموي من خلال تحديد احتياجاتهم وأولوياتهم التنموية وتحقيق مطالبهم بما يعزز من جودة ونوعية الخدمات المقدمة لهم. وضمن هذا السياق، فقد تم تحديد السقف الاجمالي للموازنات الرأسمالية للمحافظات للسنة المالية ٢٠٢٠ وتوزيعه بين المحافظات وفق الآلية المعتمدة لهذه الغاية والتي تستند الى اسس ومعايير واضحة وشفافة.

وقد تم تحديد السقف الكلي للإنفاق العام وكذلك سقف الإنفاق لكل وزارة ودائرة ووحدة حكومية بما في ذلك سقف المحافظات لعام ٢٠٢٠، حيث تم الاستناد في اعداد تقديرات مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٠ إلى مجموعة من التوجهات من أبرزها ما يلي :

١. استكمال متطلبات برنامج الإصلاح المالي والهيكلية الحالي، والبدء بالاعداد لبرنامج اصلاح اقتصادي ومالي بالتشارك مع كافة الجهات والفعاليات الوطنية المعنية بهدف التوصل الى توافق وطني حول البرنامج لتحفيز النمو الاقتصادي ويجاد بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة لمشاركة القطاع الخاص في مسار التنمية ومعالجة المعوقات التي تحول دون تحقيق الاهداف المنشودة.

٢. الالتزام بتنفيذ أولويات عمل الحكومة ضمن المحاور الاساسية المتمثلة بدولة القانون والإنتاج والتكافل، ووفقا لمؤشرات قياس اداء صممت لهذه الغاية.

٣. تسريع وتيرة انجاز الخطط والإجراءات والمشاريع التي تنفذها الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية لدعم الاقتصاد الأردني بما يعزز الثقة بالاقتصاد الاردني وقدرته على استقطاب الاستثمارات المحلية والعربية والاجنبية.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٤. التأكيد على سياسة تقييم الأثر للتشريعات والسياسات قبل إقرارها ك ممارسة ملزمة في عمليات صنع السياسات واعداد التشريعات، بما يساهم في اتخاذ القرارات بناءً على بيانات وأدلة سليمة، وبما يفضي إلى دعم وتحسين بيئة الأعمال والنمو المستدام والنمو الاقتصادي.

٥. تعزيز نهج اللامركزية ومعالجة التحديات التي تواجه مجالس المحافظات بما يضمن تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها وأولوياتها التنموية وتعزيز مشاركتها في صنع القرار التنموي وبالتالي دورها في تحقيق التنمية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.

٦. التأكيد على نهج الموازنة الموجهة بالنتائج وتعزيز هذا المفهوم لدى جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للتمكن من تحقيق النتائج المرجوة من المخصصات المالية المرصودة للبرامج التي تتولى تنفيذها، وبما يتوافق مع أهداف برنامج النهضة والبرنامج الوطني للإصلاح المالي والاقتصادي.

٧. تحسين البيئة الاستثمارية وتذليل العقبات التي تحول دون تدفق الاستثمار، وتشجيع المغتربين الأردنيين على الاستثمار واستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين وتوطين الاستثمارات القائمة، وإطلاق مجموعة من الخدمات الإلكترونية بهدف تعزيز الإجراءات والتسهيل على المستثمرين، ومتابعة القضايا والتحديات التي تواجههم والسعي إلى حلها وتبسيط الإجراءات.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٨. دعم وتحفيز القطاع الصناعي وتعزيز تنافسيته في السوق المحلي وأسواق التصدير وتبني وتنفيذ الإجراءات الهادفة الى معالجة المعوقات والتحديات التي تواجه هذا القطاع.

٩. العمل بشكل حثيث على تنفيذ الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية ٢٠١٩-٢٠٢٥ وفقاً للأطر الزمنية المحددة.

١٠. زيادة عدد الاسر المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية ( الدخل التكميلي) ضمن أسس تحقق العدالة الاجتماعية وخطة متكاملة تتضمن تطوير آليات الاستهداف والوصول إلى الأسر الفقيرة والشرائح المستحقة.

١١. تحسين بيئة العمل الحكومي ورفع كفاءة الموظفين وتبسيط الإجراءات بما يؤدي الى رفع كفاءة الإنفاق العام وتطوير جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، مع التأكيد على تقييم الأداء وربط الأداء الفردي بالأداء المؤسسي من خلال اعتماد مؤشرات ومستهدفات قابلة للقياس تسهم في تحسين المخرجات والنتائج المطلوب تحقيقها، وبما يمكن من تعزيز مبدأ المساءلة والمحاسبة.

١٢. الاستمرار في تنفيذ المشاريع الرأسمالية التنموية من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاسراع في انجاز دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة لتخفيف الاعباء المالية على الحكومة في ضوء محدودية الموارد المالية المتاحة.

١٣. الاستمرار بتنفيذ مشاريع التحول الالكتروني في الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية لضمان تنفيذ خطة التحول الرقمي، لتحسين نوعية الخدمات الحكومية وتحفز الاستثمار وتطور بيئة الاعمال.



الرقم .....  
التاريخ .....  
الموافق .....

١٤. تعزيز مكانة المملكة كوجهة سياحية مستدامة من خلال تنفيذ محاور الاستراتيجية الوطنية للسياحة للأعوام ٢٠١٩-٢٠٢٣ والتي تم تطويرها بالتعاون مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، والعمل على تعزيز أداء القطاع السياحي كونه ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد الوطني ولأثره الايجابي على تنمية المجتمعات المحلية ويجاد فرص العمل، مع التركيز على مشاريع تطوير المنتج السياحي خصوصا فيما يتعلق بمشاريع السياحة الصحية والتعافي والمغامرات والسياحة الدينية.

١٥. التأكيد على التعاون والتشارك بين القطاعين العام والخاص في مراجعة ورسم السياسات وتنفيذ الخطط الداعمة لقطاع ريادة الأعمال، بما يفضي الى جذب الاستثمارات وتحسين عوامل النمو وزيادة فرص العمل.

١٦. تنفيذ برنامج تمويلي متكامل لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة للشباب ضمن اطار التمويل الميسر والدعم الفني والتدريب ووفقاً لمعايير واضحة وشفافة، لتمكين الشباب من إقامة المشاريع الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل ومصادر دخل لهم.

١٧. الاستمرار في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية وفقاً لجدول زمني محدد.

١٨. تبني وتنفيذ السياسات والاجراءات والممكنات والتركيز على الاولويات الواردة في الميثاق الوطني للتشغيل الهادفة الى ايجاد فرص عمل وتزويد الشباب بالمهارات والخبرات اللازمة لتلبية متطلبات سوق العمل.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

١٩. متابعة الجهود الحكومية الهادفة لضبط وتنظيم سوق العمل ومعالجة الإختلالات والتشوهات في بعض جوانبه وتوفير اوضاع العمالة الوافدة المخالفة وإيجاد آليات جديدة لحث الشباب الأردني للإنخراط في سوق العمل بعد تمكينهم وتدريبهم وتأهيلهم بالتعاون والتنسيق مع القطاع الخاص.

٢٠. انجاز الاستراتيجية الوطنية للطاقة (٢٠١٩ - ٢٠٣٠) وتضمينها أهدافا قصيرة ومتوسطة المدى تركز على محاور رئيسية تتضمن أمن التزود بالطاقة واستدامته، والتأكيد على نشر ثقافة ترشيد استهلاك الطاقة والتوجه الى طاقة نظيفة مستدامة باستغلال مصادر الطاقة المحلية وتعزيز مساهمتها في خليط الطاقة الكلي.

٢١. إيجاد منظومة متكاملة في مجال التغطية الصحية الشاملة للوصول الى تأمين صحي شامل وعادل ومستدام بما يفضي الى تحسين نوعية الخدمات الصحية وضبط الكلفة.

٢٢. دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية من خلال توسيع نطاق التمويل ضمن برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الاقتصادية بأسعار فائدة تفضيلية.

٢٣. قيام وحدة الاستثمارات العامة بتحديد اولويات المشاريع الاستثمارية وفقاً للاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وبما يتماشى مع احتياجات الاقتصاد الوطني.

٢٤. تعزيز عملية التحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي بناء على محاور أساسية تشكل محور الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال في المملكة، وهي البنية التحتية الرقمية والمهارات الرقمية والريادة الرقمية والخدمات المالية الرقمية والمنصات الرقمية، والعمل على تطوير المنظومة التشريعية لهذه المحاور.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٢٥. تطوير منظومة نقل عام تقدم للمواطنين خدمات نوعية وأمنة ذات كلفة مقبولة، وتسهم في تحقيق آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي والربط بين المحافظات.
٢٦. اعداد خطة عمل للحد من خسائر قطاع المياه وتعزيز الوضع المالي للقطاع ومتابعة العمل على استرداد التكاليف التشغيلية وخفض كلفة الطاقة للقطاع من خلال تنفيذ سياسة كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة، وخفض الفاقد من المياه وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية ومواصلة تنفيذ حملات حماية مصادر المياه من الاعتداءات.
٢٧. التوسع في الاعتماد على التقنيات ووسائل التكنولوجيا الحديثة في النظام التربوي وفقاً للاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية، مما يسهم في رفع كفاءة إدارة العملية التربوية والتعليمية من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العملية التربوية.
٢٨. الاعتماد بصورة أكبر على الموارد الذاتية في تغطية الإنفاق العام، مع العمل على تحسين انتاجية الإنفاق العام بما يضمن تحسين مستوى الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين.
٢٩. استكمال الاجراءات اللازمة لتطبيق نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ليشمل كافة الوزارات والدوائر الحكومية التي تم نقلها الى قانون الموازنة العامة.
٣٠. استكمال تنفيذ المشاريع التنموية الممولة من المنحة الخليجية.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٣١. الاستمرار في تنفيذ الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الانسان الهادفة الى تعزيز منظومة حقوق الانسان في المملكة، اضافة الى مواصلة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمرأة الاردنية وبما يساعد على تمكين المرأة في جميع مناحي الحياة.

كما استندت تقديرات النفقات والإيرادات في مشروع قانون الموازنة العامة وقانون موازنات الوحدات الحكومية لعام ٢٠٢٠ إلى الفرضيات المتعلقة بالإجراءات المالية التالية :

١. الزيادة السنوية الطبيعية لرواتب الموظفين.
٢. الزيادة السنوية الطبيعية لمخصصات التقاعد للجهازين المدني والعسكري.
٣. الاستمرار في ضبط التعيينات وقصرها على الاحتياجات الملحة.
٤. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الكلف المترتبة على قرار مجلس الوزراء باحالة الموظفين - الخاضعين لقانون التقاعد المدني -.
٥. تغطية كلفة فوائد الدين الداخلي والخارجي.
٦. رصد المخصصات المالية للموازنات الرأسمالية للمحافظات ونفقات ادامة عمل مجالس المحافظات.
٧. الاستمرار بضبط وترشيد الإنفاق العام ولاسيما نفقات المحروقات والكهرباء والمياه وبند السفر، وعدم تغيير او شراء الاثاث الا للضرورة القصوى وبعد الحصول على موافقة رئيس الوزراء المسبقة.





الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

٨. رصد الكلفة المالية اللازمة لصندوق المعونة الوطنية لتغطية الكلفة المترتبة على زيادة عدد الاسر المستفيدة من برنامج صندوق المعونة الوطنية.
٩. مواصلة العمل على اعتماد اجراءات وآليات محددة لتخفيض خسائر قطاع المياه من خلال تغطية الكلف التشغيلية وتقليل وخفض الفاقد من المياه والاستغلال الكفؤ للطاقة وتحسين عملية تحصيل المستحقات المالية.
١٠. ضمان الاستدامة المالية لشركة الكهرباء الوطنية وتنفيذ خطة شاملة لادارة مديونية الشركة.
١١. مواصلة تنفيذ المشاريع التنموية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص .
١٢. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة للمعالجات الطبية والادوية والمستلزمات الطبية وتغطية كلفة التوسع في مظلة التأمين الصحي تمهيداً للوصول الى التأمين الصحي الشامل.
١٣. الاستمرار برصد المخصصات المالية اللازمة لتنمية وتطوير البلديات.
١٤. رصد المخصصات المالية لدعم الجامعات وصندوق دعم الطالب المحتاج.
١٥. رصد المخصصات المالية في مشاريع موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية لتنفيذ المؤشرات الواردة في اتفاقيات برامج المنح الموقعة مع الجهات المانحة.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

١٦. رصد المخصصات اللازمة لنظام الفوترة الإلكتروني الهادف الى محاربة التهرب الضريبي استناداً إلى احكام قانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠١٨ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل.

١٧. متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بنظام الشراء الإلكتروني الذي يعزز الشفافية والكفاءة في الإجراءات وتسريع إجراءات الشراء الحكومي والعطاءات الحكومية.

١٨. رصد المخصصات المالية اللازمة لتغطية الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية.

١٩. رصد المخصصات المالية لغايات الاستملاكات.

٢٠. رصد المخصصات المالية اللازمة للمجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتمكين المجلس من متابعة المهام المناطة به بموجب قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٧.

٢١. رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستراتيجية في قطاعات الصحة والتعليم والنقل والمياه.

٢٢. متابعة رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع المنبثقة عن الاستراتيجية الوطنية لشؤون المرأة الاردنية في موازنات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية.

٢٣. تأمين المخصصات المالية الضرورية لدعم القوات المسلحة الاردنية والاجهزة الامنية بما يسهم برفع كفاءتها وجاهزيتها.

٢٤. حصول المملكة على كامل المنح الخارجية المتفق عليها والمقدرة في الموازنة العامة.



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

وفي ضوء ما سبق، على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية اعداد موازنتها للاعوام ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بشكل تفصيلي وفقاً للسقوف المحددة لها وتزويد دائرة الموازنة العامة بها في موعد اقصاه ٢٠/١٠/٢٠١٩ مع تضمين مشاريع موازنتها المشاريع الرأسمالية للمحافظات التي تم اعتمادها من قبل مجالس المحافظات، مع مراعاة محدودية الموارد المتاحة وسياسة الحكومة المتبناة في ضبط وترشيد الإنفاق العام ورفع كفاءته ونتاجيته عند اعداد هذه الموازانات، وعلى ان تقوم الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية بإجراء التعديلات و التحديثات التي طرأت على خططها الإستراتيجية خلال هذا العام بما في ذلك الرؤية والرسالة والأهداف الوطنية والأهداف الإستراتيجية والبرامج التي تضطلع بها وكلفها، والمهام التي تقوم بها ومساهماتها في تحقيق الاهداف الوطنية، والبيانات والمعلومات الاستدلالية الأخرى، ومؤشرات قياس الأداء القابلة للتطبيق والقياس التي حققتها خلال العام الماضي وبيان مدى الانحراف عن المؤشرات المستهدفة وكذلك المؤشرات المراد تحقيقها خلال السنوات الثلاث القادمة ٢٠٢٠-٢٠٢٢، وعلى ان يتم الاخذ بعين الاعتبار النوع الاجتماعي (ذكر/ انثى) والطفل عند تحديد هذه المؤشرات وعكس هذه المؤشرات (المؤشرات الحساسة للنوع الاجتماعي) على الاستراتيجية و/أو البرامج والمشاريع ذات العلاقة، وأبرز الإنجازات التي حققتها الوزارة / الدائرة في السنة السابقة لسنة الموازنة وأهم التحديات التي واجهتها في تحقيق الانجاز، والنتائج و المخرجات التي يقدمها البرنامج لتحقيق الأولويات الوطنية، بما يفضي الى تسريع وتيرة العمل نحو إنجاز أولويات الحكومة واستكمال الخطط والبرامج الوطنية التي تبنتها والتزمت بها الحكومة، وبما يمكن من إجراء التقييم المستمر للإنجازات



الرقم .....

التاريخ .....

الموافق .....

والأداء الحكومي. هذا فضلاً عن بيان اعداد الكوادر البشرية العاملة فيها حسب الجنس وتوزيعهم وفقاً للبرامج مع ذكر اهداف كل برنامج من هذه البرامج واهم الخدمات التي يقدمها وبيان المديریات والاقسام المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج.

وليتسنى تحقيق اهداف السياسة المالية والوصول الى عجز مالي مقبول واحتواء الدين العام ضمن المستويات الآمنة خلال السنوات ٢٠٢٠ - ٢٠٢٢ فإنه ينبغي على جميع الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية التقيد بالتعليمات المرفقة باعداد مشروع قانون الموازنة العامة ومشروع قانون موازنات الوحدات الحكومية ومشروع نظام تشكيلات الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية للسنة المالية ٢٠٢٠.

٢٠١٩/١٠/٦

رئيس الوزراء  
الدكتور عمر الرزاز